اذا باع شيئا من التركة فادعى المشترى انه معيب ولا بينة فانه
يحلف على البتات بخلاف الوكيل يحلف على نفى العلم وهى البقية
ولو اوصى لفقراء اهل بلد فخص الموصى ان لا يجاوز بهم فاضل على
فى كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء
الحاج جوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فضل
الفقراء بهذه السكة لم يجز كذا فى وصايا خزانة المفتين وفى الخانية
ولو قال لله على ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره قيل
ذكر نفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق فتصدق لما مور ذكر فى
المامور اهى فهذا اما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استاجر الموصى
الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وهى فى الخانية
ولو استاجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا
وجهتان فى ان كلا منهما ابين مقبول العقل مع اليمين وتصح ابراء ها
على وجب بعقدهما ويضمنان ولكنه يصح خلعهما وصلحهما ولا يصح
ذلك منهما فيما يكتب بعقدهما واعلم ان الوصى والوارث يستويان
فى الخلافة عن الميت فى التصرف والوارث اقوى لكلهما فلو اوصى
بعتق عبد معين فلكل منهما اعاقته لكن يملك الوارث اعاقته تخييرا
وتعليقا وتدبيرا ولكنه لا يملك الوصى الا التنجيز وهى فى التلخيص
ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو فى
غيبة الوصى الا بامر القاضى وهى فى الخانية وصى القاضى كوصى الميت
ويفترقان فى احكام ذكرناها فى وصايا الفوائد امين القاضى كوصيه
ويفترقان فى ان الامين لا تلحقه عهدة القاضى وهى فى الخانية وقد تحققه
كوصى الميت والله اعلم لكد يد رب العالمين ولنختم هذا الفرع بفروع شتى
من ابواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق فاعلم اذا ادى
بالواجب ونوى عليه الى يقع الكل واجتمعا لم ادى الصحيح بما
لو قراء القران كلها فى الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع او السجود

وقع فرضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع رأسه فقيل يقع الكل فرضا
والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقى سنة واختلفوا فى مكروه الغسل
فقيل يقع الكل فرضا والمعتمد ان الاداء فرض والبقية سنة مع
الاثم سنة مؤكدة ولم ار الان ما اذا اخرج بعيرا عن خمس من الابل
هل يقع فرضا او قضاء وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة وهل
عامة ما فى البقية هل يؤدى فى الكل او يجب ام لا وفى الثواب هل يتساوى
على الكل فى الواجب او يتفاوت بالفضل فيما زاد وفى نحو الزكوة
لو استغنى الاسترداد من العامل هل يسترجع بقدر الواجب او الكل
ثم رايتهم قالوا فى الاضحية كما ذكره ابن وهبان رحمه الله معزيا الى الخلاصة
الفقير اذا اضحى بشاتين وقعت احداهما فرضا والاخرى تطوعا وقيل
الاولى ثم اعلم ان حكم ما اذا وقف بعرفات ازيد من القدر
الواجب او زاد على حالها فى نفقة الزوجة او كسوة عودته فى
الحال وزائد اعلى القدر المحتاج اليه هل يأثم على الكل او لا فاعلم
ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض
كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وبالاولى وهو التبحر فى الفقه
وعلم القلب وحرامه وهو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم
والرمل وعلوم الطبيعيين والسحر ودخل فى الفلسفة المنطق
ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى وكم من ما هو استعار
المولد من مزامير الغزل والبطالة وما هاكما استعار هم التى
لا سحف فيها وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة كما بيناه فى شرح
الكنز منه وكذا الطلاق ته خيله وكذا العتق فاعلم وكر البزازى
فى الواقف عن الامام الخيرى حمه الله آخر الرجل لا يصير محمد ثا كما علما
الا ان يكتب اربعا مع اربع مثل اربع فى اربع عند اربع بارفع
على اربع على اربع لاربع وهذه الاربعات لا تتم الا باربع
مع اربع فاذا تمت لكل ما نت عليه اربع واتى باربع فاذا صبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)